

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية



الاجتماع التمهيدي للمنتدى الحضري العالمي الثالث ملكية الأرض والأدوات القانونية للأراضي

Arabic version of UN-HABITAT's *Islam, Land and Property Rights Series* (2005)
Paper 4: Islamic Human Rights and Land

بحث في الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأرض

ملخص للنتائج

الجزء الثاني : مسودة الاستراتيجيات

تنازل عن حق (تنصل) :

المعانى المستخدمة والتقديم للمواد المستخدمة فى هذا البحث لا ينطوى على التعبير عن أى آراء أو معتقدات من جانب السكرتارية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانونى لأى دولة أو أراضى أو مدينة أو منطقة من المناطق أو سلطاتها أو تتعلق بتحديد حدودها أو تخومها أو ماله صلة بنظامها الإقتصادى أو درجة تطورها. ومن ثم فإن التحاليل والنتائج والتوصيات المتضمنة فى هذا التقرير لا تعكس وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للإسكان البشري (بيانات الأمم المتحدة) ومجلس الحكم أو الدول الأعضاء لهذا المجلس.

لمزيد من المعلومات:

تحتوي هذا البحث على ثمانى ورقات بحثية تم اعدادها بواسطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ولمزيد من المعلومات حول هذا البحث والأنشطة المتعلقة به يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

Land & Tenure Section,
Shelter Branch,
United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT)
P.O. Box 30030
Nairobi 00100, Kenya
E-mail: unhabitat@unhabitat.org
Web site: www.unhabitat.org

.....	الورقة الرابعة : حقوق الإنسان الإسلامية والأرض
.....	1-4 حقوق الإنسان الدولية والدول الإسلامية.....
.....	1-1-4 الاطار الدولي لحقوق الأرض
.....	2-1-4 القرارات السياسية الهدفه لدعم حقوق الأرض
.....	3-1-4 الدول الإسلامية وإطار حقوق الإنسان الدولية
.....	4-1-4 الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.....
.....	2-4 حقوق الإنسان الإسلامية وحقوق الأرض.....
.....	1-2-4 تعددية المداخل بالنسبة للإسلام وحقوق الإنسان
.....	2-2-4 الاعلان الإسلامي العالمي وإعلان القاهرة
.....	3-2-4 حقوق الأرض ومبادئ حقوق الإنسان الإسلامية
.....	3-4 حقوق الأرض الإسلامية لفئات معينة
.....	1-3-4 تملك النساء واستحوذهن على الأرض
.....	2-3-4 ملكية الأطفال للأرض
.....	3-3-4 ملكية الأقليات للأرض
.....	4-3-4 المهاجرون واللاجئون السياسيون وحقوق الملكية
.....	4-4 تطبيق حقوق الأرض والملكية والإسكان
.....	1-4-4 طبيعة و مجال إلتزامات الدولة فيما يتعلق بحقوق الأرض
.....	2-4-4 تطبيق معاهدات حقوق الإنسان
.....	3-4-4 الأطر الأفريقية والأخرى الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان
.....	بعض المراجع المختارة
.....	الورقة الرابعة : حقوق الإنسان في الإسلام والأرض
.....	1-4 إشتراك الدول الإسلامية في الخطاب الخاص بحقوق الإنسان
.....	2-4 دراسة حقوق الأرض في الإسلام
.....	3-4 تشجيع اشتراك الدولة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان
.....	4-4 مراقبة تطبيق الدولة لحقوق الأرض

- 5- بناء شراكة تهدف إلى وضع استراتيجيات فعالة في مجال حقوق الأرض
- الورقة الخامسة : المرأة المسلمة والملكية
- 1- الإعتراف بإمكانية استخدام الإستنتاج أو ما يطلق عليه الإجتهاد
- 2- فهم النظام التعويضي بالنسبة لملكية 5
- 3- دعم الدعوة لحقوق الإنسان
- 4- توسيع فضاء عام للمرأة
- 5- تأكيد حق المرأة في اللجوء إلى المحاكم

بحث عن الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأراضي

ملخص للنتائج

الجزء الأول : ورقة المفاهيم

مقدمة

برنامج بيات الأمم المتحدة وهو جزء من حملة عالمية لتأمين الملكية يقوم على تنظيم ورشة عمل لمدة يومين تناقش فيها ملكية الأرض والأدوات المتعلقة بقانون الأرض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقام هذه الورشة في القاهرة يومي الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر سنة 2005 .

وتعقد الورشة تحت رعاية بيات الأمم المتحدة وستضيف حكومة مصر هذه الورشة التي تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأراضي. وستناقش ورشة العمل هذه الأبحاث التي بدأتها "بيات الأمم المتحدة" وال المتعلقة بالمبادئ الإسلامية المرتبطة بالأرض و تتضمن عدة أوراق تعبر عن مواقف معينة. هذا علاوة على إستراتيجيات مبدئية عن الأبعاد الإسلامية للملكية والأرض والقانون وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وقوانين الميراث والأوقاف ومسألة الإعالة. وما تتمخض عنه الورشة سينتظر في مناقشة المفاهيم الخاصة والإستراتيجيات المبدئية التي خرج بها البحث الذي استهلته "بيات الأمم المتحدة" وال المتعلقة بالأرض الإسلامية والتعرف على الأدوات التي تشجع الفقراء على الإستحواذ على الأرض في المنطقة . وحيث أن الورشة ما هي إلا إجتماع تمهدى للمنتدى الحضري العالمي III فستعتمد الوفود إلى دراسة ما توصل إليه البحث مع الأخذ في الإعتبار التوصيات المقترحة للإجتماع المخصص لبحث الأدوات التحديبة للأرض والمفترض إنعقاده في مدينة فانكوفر الكندية في الفترة ما بين 19 و 23 يونيو عام 2006 . وستناقش الورشة أيضاً الطرق والسبل التي يمكن للمشاركين من المنطقة أن يساهموا بها في التوصل إلى الأدوات المناسبة للإستحواذ على الأرض لصالح الفقراء وذلك ضمن إطار الشبكة العالمية المخصصة لهذا الهدف.

وبناءً على ذلك ي العمل على دعم طرائق الإستحواذ على الأرض وحماية أمن ملكيتها . ولقد بني هذا البرنامج على أساس اعلان استانبول لمناطق الإستيطان

البشرية وأجندتها المعلنة عام 1996 بالإضافة إلى مبادئ حقوق الإنسان العالمية والمعايير التي أفصح عنها في إعلان الألفية الجديدة.

وعلى الرغم من أن الأمور المتعلقة بالأرض والملكية وحقوق الإسكان أموراً متعارف عليها وتؤكدها القواسم المشتركة بين الشعوب والثقافات والمتمنية في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الشعوب بوجه عام، إلا أن التطبيق العملي والممارسة بالنسبة لتنظيم هذه الحقوق وحمايتها ربما يأخذ أشكالاً مختلفة.

ومن المعروف أيضاً أن 20 % أو أكثر من سكان العالم مسلمون إلا أنه يعززنا البحث في مجال الأشكال المعقّدة والمتميزة لملكية الأرض وحقوقها في الدول الإسلامية، هذا علاوة على حقيقة أن الكثير من التقارير الدولية لملكية الأرض غالباً ما تتجاهل أو لا تأخذ في الاعتبار قوانين الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأرض بشكل كافٍ يدعو للإطمئنان.

ومن ثم فقد فوضت شعبة الأرض والملكية فرع الإيواء التابع للأمم المتحدة خبيرين هما أ. محمد سراج سايت والدكتورة / هيلا روي من جامعة شرق لندن بالمملكة المتحدة لقيام بدراسة معمقة تستغرق سنة للأبعاد الإسلامية للأرض وحقوق الملكية في العالم الإسلامي. والهدف من هذه الدراسة التوصل إلى ما يمكن التوصل إليه في هذا المجال مع تضمين بحثهم دراستهم بعض الإستراتيجيات التي تساعد على إثراء وتدعم قدرة "بيئات الأمم المتحدة" وشركاؤها من العمل بكفاءة أكبر في المحيط الإسلامي وفي الأوراق الثمانية المقدمة والتي تعبر عن مواقف محددة ومعينة يناقش موضوع الأبعاد الإسلامية للملكية في إطار المناوشات القديمة والمعاصرة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والتاريخية المتعلقة بالأرض وأشكال الممارسات التي تجري في هذا السياق.

وتشير نتائج البحث والدراسة أن هناك مفاهيم إسلامية مميزة تتعلق بالأرض وحقوق ملكيتها وتباين هذه المفاهيم وتتعدد من خلال الممارسات المختلفة في العالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان تتمتع بالأهمية فيما وتطبقاً إلا أنها تتغاضى وتتدخل مع معايير الدولة وكذلك ما أتفق عليه عرفاً وتقلیداً بطرق شتى. ومن ثم في تطرح فرصةً عديدة لتطوير أدوات إسلامية جديرة بالثقة وأصلحة التي بدورها يمكن أن تدعم حملة تهدف إلى تحقيق الحقوق الكاملة وغير منقوصة للأرض لشئـ الطبقات في المجتمعات الإسلامية والتي بالطبع تشمل النساء.

و على الرغم من ذلك فيجب على كل من يهمهم الأمر السعي بجدية وبطريقة بناءة لاستعراض الأطر المعاصرة والمنهجية الإسلامية وعلاقتها بنظم ملكية الأرض التقليدية وغير التقليدية وذلك بهدف التعرف على الحقوق الكاملة المرتبطة بالأرض لكل الناس والفنانين.

ونقع مجموعة الأوراق الجاهزة للإجتماع التمهيدى للمتدى الحضري العالمي III والمقرر إنعقاده فى القاهرة فى الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر 2005 فى جزئين يعالج الجزء الأول منه ورقة المفاهيم والتى تلخص المواقف التى تتخذها هذه الأوراق الثمانية. وتحتوى كل ورقة على ملخص البحث ومجاله وقائمة تشمل المقترنات والإستراتيجيات المبدئية (والمتضمنة فى الجزء الثاني) يعقبها ملخص لهذه المفاهيم مأخوذ من البحث وملحق به قائمة مراجع قصيرة. ولقد كتبت هذه الأوراق لعامة المهتمين بهذا الموضوع والجمهور العام بدون أى إدعاء بمعرفة عامة تتعلق بالإسلام أو الشريعة الإسلامية أو حقوق الملكية ومن ثم فهى تستعرض معلومات عامة أساسية وتتيح الفرصة للتعرف على تلك المبادئ مرة ثانية.

وتعرض الورقتان الأولى والثانية المواقف النظرية الإسلامية وأنظمة ملكية الأرض وتناقض الأفكار والترتيبيات التى تسهم فى بناء شبكات الملكية السائدة فى المجتمعات الإسلامية. ويعقب هاتين الورقتين ورقتان آخرتان تعالج المدى الذى وصلت إليه الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان فى تدعيم المستويات العالمية المتعلقة بالأرض وحقوق ملكيتها . ويتبع ذلك ورقتان آخرتان تركز على حقوق المرأة المسلمة فى الملكية وتنعرض لنظم الميراث فى الإسلام . ويعقب ذلك ورقتان تناقض المضامين المتعلقة بنظام التعويض فى الملكية بالنسبة للنساء وحقوقهن فى الأرض وفي الفصلين الأخيرين يجرى معالجة المؤسسات الإسلامية مثل الأوقاف الخيرية كما نتعرض لمبادئ التمويل الإسلامي الجزئى ويجرى البحث فى إختبار مدى فاعلية هذه المبادئ الإسلامية وتفعيلها فى الواقع الملمس وما إذا كانت قابلة للعمل بها حالياً.

وأما الجزء الثانى ، والذى يتبع ملخص البحث فى جزءه الثانى، فيتعرض للإستراتيجيات المبدئية لكل ورقة من الأوراق الثمانية وتنعرض هذه الإستراتيجيات أمام المشاركين فى المؤتمر والذين أتوا من عدة دول إسلامية بهدف التعرف على الأدوات التى استحدثت والممارسات التى تجرى لاستحواذ الفقراء على الأرض والتمنع بحقهم فيها.

الورقة الرابعة : حقوق الإنسان الإسلامية والأرض

لا تعنى حقوق الإنسان في الإسلام الكيفية التي يؤكد بها الإنسان حقوقه تجاه الآخرين بل الكيفية التي يؤدي بها واجباته تجاه الله سبحانه وتعالى. وهي ليست إشغالاً بعلاقة أفقية بين الإنسان وأخيه الإنسان وإنما هي إشغال بعلاقة عمومية مستمرة بين كل إنسان وحالقه. ومن ثم فإذا روى هذا الإنسان هذه العلاقة وأعنواها إهتمامه التام بها أصبحت كل المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان تحاور مكانها.

(ويرمانترى 1988 : 116 - 117)

ملخص الورقة :

توجد على المستوى الدولي مجموعة من الحقوق والتوقعات ترتبط بالأرض وحقوق الملكية والإسكان وهذه الحقوق يعترف بها الجميع وتمت صياغتها بدقة. هذا علاوة على أن هذه الحقوق حقوقاً عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتداخلة وتطبق على كل المجتمعات كما تعرف بها كل الشعوب بما فيها الشعوب الإسلامية. وعلى عكس التأكيدات إلا أن المجتمعات الإسلامية مجتمعات متعددة وتبدى العديد من المثل والتصورات الدينية والعلمانية . ومع ذلك فمنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 بدأت تظهر معالم تحدي أيديولوجي تعددت إستراتيجياته و مجاله وتأثيره فيما يتعلق بالملكية وكذلك فيما يتعلق بمضمون وشكل حقوق الإنسان الحديثة.

و هذه الورقة تشرع في بحث العلاقة بين العلاقات الإنسانية الدولية والمفاهيم الإسلامية لحقوق الإنسان من الناحية النظرية والعملية وتتمسّك بوجهة نظر تدعو إلى أن الفروق بين هذين النوعين من الحقوق تبدو قليلة جداً و خاصة فيما يتعلق بحقوق الأرض. ومن ثم فإن الاعتراف الدقيق والحساس للحساسيات الدينية والسياسية الإسلامية يمكن أن يساعد في توجيه حقوق الإنسان العالمية في المجتمعات الإسلامية بطريقة أكثر فاعلية بدون الإساءة إلى المبادئ الإسلامية وجراحت مشاعر المسلمين .

مجال هذه الورقة :

تقوم هذه الورقة في الجزء الأول على دراسة مشاركة الدول الإسلامية في الإطار العالمي لحقوق الإنسان. وفي الجزء الثاني تستكشف هذه الورقة المفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان في ظل

حقوق الإنسان العالمية والإسلام . ويرسم الجزء الثالث خريطة القضايا المتعلقة بخطاب حقوق الإنسان الإسلامية ومضامينها . وأما الجزء الأول فيقوم الكاتب على تقييم معايير الحقوق الدولية والإسلامية فيما يتعلق بالحقوق الحالية للنساء في الأرض وحقوق الأطفال والأقليات والمهاجرين . وفي الجزء الأخير يدرس الكاتب إحتمالات تدعيم حماية حقوق الأرض وتطبيق هذه الحقوق في العالم الإسلامي وبعد المداولات يلخص الجزء الأخير خمسة إستراتيجيات مبدئية لتدعم حقوق الأرض .

- التعامل مع خطاب حقوق الإنسان الإسلامية .
- دراسة الحقوق الإسلامية في الأرض .
- تشجيع إشراك الدولة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية .
- تسهيل تطبيق الدولة لحقوق الأرض .
- بناء شراكة من أجل وضع إستراتيجيات فعالة لحقوق الأرض .

4-1 حقوق الإنسان الدولية والدول الإسلامية

4-1-1 الأطراف الدولي لحقوق الأرض

لقد حدث تطور كبير بالنسبة لحقوق الإستحواذ على الأرض وحقوق الملكية والإسكان وملكية الأرض وإستغلالها وتأمين هذه الملكية وضمان حرمان صاحب الأرض من أرضه والذي يتم بطريقة تعسفية . ومن ثم فقد إتضحت كل هذه الأمور وجرى شرح وتعليق على هذه المسائل في العقود الأخيرة على المستويات الدولية والإقليمية والقومية والمحلية لكي يتعرف الجميع على مجموعة من الحقوق الملحوظة والقابلة للتنفيذ . ولقد إنبعثت هذه الحقوق من العديد من المبادئ الدستورية والقانونية، علاوة على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي وقعت عليها معظم الدول هذا بجانب التصريحات السياسية على لسان الساسة في كل مكان وإنثناء بما جرى عليه العرف وما يجري في الخارج على مستوى المعايير الدولية .

4-1-2 القرارات السياسية الهدافة لدعم حقوق الأرض

لقد دفعت المبادرات الدولية والتي سعت إلى وضع الأولويات بالنسبة لموضوع حقوق الأرض إلى تدعيم الأرض والملكية وحقوق الإنسان ولم تتوانى الدول الإسلامية في الإشتراك في هذه المبادرات بوجه عام . وتشمل هذه المبادرات مؤتمر الأمم المتحدة العام 1976 والذي عالج مشكلة مراكز الإستيطان البشرية والإستراتيجية العالمية للبيواء حتى عام 2000 والتي

عقدت عام 1988 والمؤتمر الثاني للأمم المتحدة والمتعلق بمراكم الإستيطان البشرية عام 1996 والذي أدى إلى إعلان استانبول وأجندة البيئات التي تشكل إطاراً لتعزيز حقوق الأرض والإسكان.

وإذا أخذنا في الاعتبار كل هذه المبادرات يمكن أن نراها تشكل إجماعاً يكون جزءاً من التوقعات والمعايير الدولية والتي بدورها يمكن أن تكون جزءاً من "قانون رخو" يعمل على خلق مستويات من الاعتراف والإلتزام من جانب الدول قاطنة.

4-1-3 الدول الإسلامية وإطار حقوق الإنسان الدولي

لقد صادق جزء كبير ومتزايد على مر الأيام من الدول السبعة والخمسون الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المعاهدات ذات العلاقة بحقوق الإنسان الدولية . كما إشتركت هذه الدول في المؤتمرات وكتابه مسودات القرارات المتعلقة بحماية الملكية وحقوق الأرض والإسكان .

4-1-4 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تعد مسودة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام 1948 على أنه البداية الحقيقة للمفهوم الحديث لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان يعد البذرة الأولى لسلسلة من أدوات دولية لحقوق الإنسان والتي طورتها عدة معايير دولية، إلا أن المرونة والتحاور هما من أعظم الأمور التي تحتاجها لدعم مشروعه بين الدول ذات الثقافات المتباينة.

4-2 حقوق الإنسان الإسلامية وحقوق الأرض

4-2-1 تعددية المداخل بالنسبة للإسلام وحقوق الإنسان

هناك أربعة مقدمات منطقية وأربعة منهجيات يجري تداولها حالياً وذلك بهدف تقييم علاقة الإسلام بمفاهيم حقوق الإنسان العالمية وتضم هذه المقدمات والمنهجيات أربعة تصنيفات : العالمية والإسلامية والنسبية الثقافية والباجمانية.

هذا علامة على أن هناك تعايش حيوي داخل المجتمعات الإسلامية يدور حول دور حقوق الإنسان الحديثة في عالم اليوم .

4-2-2 الإعلان الإسلامي العالمي وإعلان القاهرة

لقد تبنى المجلس الإسلامي الأوروبي الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان وكان ذلك في عام 1981 كما تبنت منظمة المؤتمر الإسلامي إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. وكل هذا كان له أثراً كبيراً في الحكومات المسلمة. ولعل كلاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة يوفران العديد من حقوق الملكية. وليس هناك صراع أو تناقض بين حقوق الأرض التي وفرتها هذه الإعلانات والمبادئ الدولية المتعارف عليها ومن ثم فإنه يمكن خلال منهجية أكثر ديناميكية أوليئرالية التصدي لمفاهيم أكثر عمقاً وتعلق بحقوق الملكية والإسكان والأرض في التعاليم الإسلامية نفسها .

4-2-3 حقوق الأرض ومبادئ حقوق الإنسان الإسلامية

ربما يكون هناك فروق في توضيح المفهوم الكلاسيكي الإسلامي للحقوق والتوقعات الحديثة لحقوق الإنسان . ومع ذلك فالدراسة المقارنة لحقوق الإنسان لهذه الحقوق توضح بلا مجال للشك أن هذا الصراع والتناقض لا دليل عليه وخاصة فيما يتعلق بالأرض والإسكان وحقوق الملكية.

ولعل هذا الأمر لا يدعو للدهشة إذا ما أكتشفنا أن الإسلام كدين يرتكز على قاعدة قوية من الإحساس بروح الجماعة وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فهو يدعو إلى إعادة توزيع الثروات بطريقة عادلة.

4-3 حقوق الأرض الإسلامية لفئات معينة

4-3-1 تملك النساء واستحواذهن على الأرض

إن حقوق المرأة بالنسبة للملكية والإدارة والتمتع والتخلص كانت مكوناً متزايداً في المجهودات الساعية إلى تنظيم هذه الحقوق . وللنساء المسلمات العديد من الحقوق المرتبطة بالملكية في ظل الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان فلهم هوبيتهم القانونية والاقتصادية والروحية

المستقلة التي يدعمها ويساندها القرآن وما أمرنا به وكلها أمور تسهل لها الحصول على ملكية الأرض . هناك صعوبات بالطبع بالنسبة للقواعد الثابتة المرتبطة بالميراث ، هذا علاوة على إنتشار الممارسات التي تنقص من المرأة وتحقرها باسم الإسلام . ولكن هناك أيضاً في نفس الوقت إمكانات حقيقة لتحقيق مبدأ المساواة المعهود به في الإسلام . ومن ثم فإن هذا المدخل الإسلامي التكافؤ لحقوق ملكية المرأة والذي يتحقق من خلال مبدأ الإجتهد يمكن المرأة من تحقيق مساواة أكثر وعدالة أوسع في ظل تعاليم الإسلام الحنيفة.

4-3-2 ملكية الأطفال للأرض

غالباً ما نتجاهل حق ملكية الأطفال للأرض وكذلك حقهم في الإسكان وذلك بالتسليم بأن الأسرة ستقوم على كفالة هذا الأمن الإسكاني وأن حقوق الملكية هي حقوق تقتصر على البالغين، ومن الأمور التي يرعاها هؤلاء البالغون . ولعل من الأمور التي تدعو للسخرية عند التأكيد على الضمانات المتعلقة بالأطفال، تميز الطفل على البالغ في بعض الدول الإسلامية وذلك لأن الإعتراف الرسمي الموازي لحقوق البالغين كان يمنع في غالب الأحيان . ولعل المفاهيم الإسلامية المتعلقة بحقوق الأطفال تشمل عدة نقاط قوّة وأفضل مثال على ذلك تلك الحقوق المتعلقة بالأيتام . ومع ذلك فهناك بعض المشاكل المتعلقة بالأطفال "المتبنيون" أو الأطفال "الغير شرعيون" .

4-3-3 ملكية الأقليات للأرض

لعل حقوق الأقليات تعد واحدة من الإهتمامات العامة التي تحض عليها الأيديولوجية الإسلامية المبنية على العقيدة . ومن ثم فإن حقوق الأقليات لهم الإسلام كثيراً سواء كانت هذه الأقليات غير مسلمة أو جماعات إسلامية تشكل أقلية ضمن طوائف دينية إسلامية . ومع ذلك فإن الأقليات الغير مسلمة أو "الدهمـس" (التي نصت الشرائع الإسلامية على حمايتها أو الذين تقروا وعوداً بحمايتها) ويعيشون في ظل الدولة الإسلامية فإن الإسلام يضمن لهم حقوق حمايتها طوال حياتهم علاوة على حماية ممتلكاتهم وشرفهم تماماً مثل المسلمين وبنفس الكيفية . وكلا الإعلانين السابق ذكرهما أكدا على حقوق الأقليات.

4-3-4 المهاجرون واللاجئون السياسيون وحقوق الملكية

يعتبر المهاجرون والمرحليون لأسباب عرقية أو دينية أو عقائدية من أكثر الطوائف تعرضاً للحرمان من الأراضي كما أنهم من أكثر الطوائف تعرضاً للهجوم ولا يملكون القدرة على الدفاع عن أنفسهم في حالات إخلاء الأرض بالطرق القسرية أو إستبعادهم عن مكان إيوائهم وخاصة المساكن التي يطردون منها إجباراً وعنوة.

ولعل مؤتمر اللاجئين الذي ضم 140 دولة صادقت على توصياته كان من المؤتمرات المثيرة للجدل والنقاش للدول الإسلامية لاستبعادها اللاجئين الفلسطينيين . ومع كل ذلك تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي على أن الإسلام قد وضع أنس وبنات مؤسسة هامة وهي مؤسسة اللجوء السياسي وذلك في قانونه وشرعيته العامة والتي تتجلى من خلال أحكام القرآن والسنة. ومن ثم فإن احترام المهاجرين ومن على شاكلتهم والذين يستقون للجوء كان من السمات الباقية والتي إستمرت عبر التاريخ للعقيدة الإسلامية .

4-4 تطبيق حقوق الأرض والملكية والإسكان

4-4-1 طبيعة و مجال إلتزامات الدولة فيما يتعلق بحقوق الأرض

لا يمكن النظر إلى الأرض والإسكان وحقوق الملكية بمعزل عن أمور كثيرة كما لا يمكننا النظر إليها نظرة تجريبية . ولكن يجب دراستها كجزء لا ينفصل ومت Başak من نظام حقوق الإنسان حيث أن الوفاء بحقوق الأرض يعتمد على وجود العديد من الحقوق الأخرى . وهناك نوعان من الإلتزامات من قبل الدولة فيما يتعلق بحقوق الأرض.

أولاً : هناك إلتزامات سلبية ومن بنود هذه الإلتزامات أن تمنع الدولة عن التدخل في التمتع بهذه الحقوق بينما تعرف في نفس الوقت بهذه الحقوق وتسعى لحمايتها.

ثانياً : هناك إلتزامات موجبة وتتدرج تحت الواجبات التي بمقتضاهما يجب على الدولة أن تقدمها وتقي بالوفاء بها ومن هنا يظهر تدخل الدولة في هذا المجال .

وبينما يبدو للوهلة الأولى أن حقوق الأرض كمبادئ اجتماعية واقتصادية محدودية مصادرها وقدرتها وطاقتها وأن على الدول بذل كل ما في طاقتها ، إلا أن هناك حدود أساسية نهائية لا رجعة عنها كما أن هناك التزامات مفروضة للسلوك الذي تتبعه الدولة.

4-4-2 تطبيق معاهدات حقوق الإنسان

نصت معاهدات حقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الأرض على تكوين لجان مراقبة من شأنها الإشراف على مدى التزام الدول بتعهدياتها وبعض هذه المعاهدات تتضمن بنظام الشكوى الفردية فيما يتعلق بالدول التي وافقت على هذه المعاهدات . ولكن الإشراف الدولي لحقوق الأرض والملكية والإسكان كجزء من نموذج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينبغي كلياً على نظام التقارير . ولقد قامت لجنة ESCR على تطوير نظام جديد للإجراءات الواجب إتباعها في المراقبة والممارسة . ولعل إشراك الدول الإسلامية الأعضاء في هذه المعاهدة قد ساعد على خلق سجل ثرى للتقدم في تأمين حقوق الأرض الدولية.

4-4-3 الأطر الأفريقية والأخرى الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان

يستحق الميثاق الأفريقي الخاص بحقوق الناس والذي صدر عام 1981 نظرة أدق في هذا المشروع حيث أن عشرة من مجموع إثنان وعشرون دولة أعضاء في الجامعة العربية دولاً إفريقية.

ولم يشير الميثاق الأفريقي إلى حق الإسكان المناسب ولكنه يتحدث عن حقوق أخرى تتعلق بالملكية والأرض . ومن ثم فقد أغفل ذكر هذه النقطة بالذات.

ومن المتوقع من المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تمهد الطريق لتنفيذ أكثر فاعلية لحقوق الإنسان في إفريقيا.

4-4-4 الميثاق العربي لحقوق الإنسان :

تبنت الجامعة العربية في إجتماعها في تونس في الثاني والعشرين والثالث والعشرين من شهر مايو 2004 ميثاق حقوق الإنسان العربي . ولقد صادقت على هذا الميثاق عدد من الدول العربية تشمل تونس والمغرب وال سعودية و فلسطين . وعلى كل فإن حقوق الأرض والإسكان في الميثاق العربي يشبه بطريقة لافتة للاهتمام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والمتضمنة مبدأ عدم التمييز .

بعض المراجع المختارة

- Al-Ghunaimi, Muhammad Tal'at (1997) 'Justice and Human Rights in Islam,' in G. E. Lampe (ed) *Justice and Human Rights in Islamic Law* (International Law Institute), pp 5-11
- Alston, Philip (1992) 'The Committee on Economic, Social and Cultural Rights' in P. Alston (ed) *The United Nations and Human Rights: A Critical Appraisal* (Oxford: Clarendon Press)
- Amnesty International (2004) *Re-drafting the Arab Charter on Human Rights: Building for a better future* (London: Amnesty International)
- An-Naim, Abdullahi (1990) *Toward an Islamic Reformation: Civil Liberties, Human Rights, And International Law* (Syracuse: Syracuse University Press)
- An-Naim, Abdullahi (2004) 'The Best of Times' and 'the Worst of Times': Human Agency and Human Rights in Islamic Societies' 1:1 *Muslim World Journal of Human Rights*
- Annan, Kofi (2005) *In Larger Freedom: towards development, security and human rights for all* (New York: UN Report)
- Arzt, Donna (1990) 'The Application of International Human Rights Law in Islamic States' 12 *Human Rights Quarterly* 215-217
- Baderin, Mashhood (2003) *International Human Rights and Islamic Law* (Oxford: Oxford University Press)
- Berween, Mohamed (2000) 'The Fundamental Human Rights : An Islamic perspective' 6:1 *International Journal of Human Rights*
- Bielefeldt, Heiner (1995) 'Muslim Voices in the Human Rights Debate' 17:4 *Human Rights Quarterly* 587-617
- Coban, Ali Riza (2004) *Protection of property rights within the European Convention on Human Rights* (Aldershot, Hants, England ; Burlington, VT : Ashgate)
- Craven, Matthew (1995) 'Economic and Social Rights: The Dynamics of Implementation', 9:3 *Interights Bulletin* 72-73
- Donnelly, Jack (2003) *Universal Human Rights in Theory and Practice* (Ithaca: Cornell University Press)
- Dwyer, Kevin (1991) *Arab Voices: The Human Rights Debate In The Middle East* (London: Routledge)
- Farrag, Ahmad (1990) 'Human Rights and Liberties in Islam' in Baehr, P et al (ed) *Human Rights in a Pluralist World: Individuals and Collectivities* (Westport Greenwood Press)
- Halim, Asma (1994) 'Challenges to Women's International Human Rights in the Sudan', in Rebecca Cook (ed.) *Human Rights of Women: National and International Perspectives* (Philadelphia: Univ. of Pennsylvania Press)
- Hamidullah, Muhammad (1977) *The Muslim Conduct of State*, (Lahore, Pakistan: Sheikh Muhammad Ashraf)
- Kelsay, John, (1988) 'Saudi Arabia, Pakistan, and the Universal Declaration of Human Rights,' in *Human Rights and the Conflict of Cultures: Western and Islamic Perspectives on Religious Liberty*, (Columbia, S.C.: University of South Carolina Press)
- Khan, Muhammad Zafrullah (1989) *Islam and Human Rights*, (Islamabad, Islam International Pub.)
- Koraytem, Tabet (2001) 'Arab Islamic Developments on Human Rights' 16:3 *Arab Law Quarterly* 255 - 262
- Mawdudi, Abul Ala (1980) *Human Rights in Islam*, (Leicester, U.K.: Islamic Foundation, 2d edition)
- Mayer, Elizabeth Ann (1999) *Islam and Human Rights: Tradition and Politics* (Boulder: Westview)

Monshipouri, Mahmood (1998) *Islamism, Secularism and Human Rights in the Middle East* (Boulder, CO, Lynne Rienner)

Organisation of Islamic Conference (1998), *On Coordination Among Member States In The Field Of Human Rights*, The Twenty-fifth Session of the Islamic Conference of Foreign Ministers Doha, State of Qatar, (15-17 March 1998), Resolution No. 51/25-P

Sait, Siraj (1998) 'Time for Dialogue on the UDHR', 27:3 *Index on Censorship* 177-80

Sait, Siraj (2004) 'Have Palestinian Children Forfeited Their Rights?' 35 *Journal of Comparative Family Studies*.

Tabandeh, Sultanhussein (1970) *A Muslim Commentary on the Universal Declaration of Human Rights*, (London: F.T. Goulding & Company, English edition)

Tamimi, Azzam (2001) *Rachid Ghannouchi: A Democrat Within Islamism*, (Oxford: Oxford University Press)

Tebbal, Farouk and Augustinus, Clarissa (2003), 'The Millennium Development Goals and Security of Tenure', 2nd FIG Regional Conference on TS1 Urban-Rural Relationship in Land Management, Marrakech, Morocco, December 2-5

Thornberry, Patrick (1993), *International Law and the Rights of Minorities*, (Oxford: Oxford University Press)

Van Bueren, Geraldine (1995) 'Children's Rights: Balancing Traditional Values and Cultural Plurality' in Gillian Douglas and Leslie Sebba (eds) *Children's Rights And Traditional Values*, (Aldershot: Ashgate)

Weeramantry, Charles Gregory (1988) 'Islam and Human Rights', in *Islamic Jurisprudence* (London: Macmillan)

Welch, Claude and Meltzer, Ronald (1984) *Human Rights and Development in Africa* (Albany: State University of New York Press)

'Religious Human Rights in Global Perspective', 42 *William and Mary Law Review*

Witte, John (1990) 'Law, Religion and Human Rights' 28 *Columbia Human Rights Law Review* 1-30

الورقة الرابعة : حقوق الإنسان في الإسلام والأرض

موجز البحث :

في الجزء الأول من هذه الورقة يقدم الباحث المفاهيم ونتائج البحث. وهذه الورقة تعالج أيضاً في الجزء الأول مدى إشتراك الدول الإسلامية في إطار تعاملها مع حركة حقوق الإنسان العالمية ويحاول الباحث إكتشاف المفاهيم المختلفة للحقوق في ظل حركة اعلن حقوق الإنسان العالمي والإسلام في الجزء الثاني . أما الجزء الثالث فيرسم الباحث خريطة لقضايا المتعلقة بالخطاب الإسلامي بالنسبة لحقوق الإنسان ومضامينه . أما الجزء الرابع فيقييم الباحث المستويات والمعايير الدولية بالنسبة لحقوق الإنسان والمعايير الإسلامية في هذا الصدد وذلك بالنسبة لحقوق الأرض وحق المرأة والأطفال والأقليات والمهاجرين . وأما الجزء الأخير فيعالج الآمال المتعلقة بالنسبة لهذا الموضوع والهادفة لدعيم حماية حقوق الأرض والعمل على تنفيذ وتطبيق هذه الحقوق في العالم الإسلامي.

الإستراتيجيات المقترحة :

هناك خمسة استراتيجيات مقترحة نوقشت بعد المداولات والهدف منها تدعيم حقوق الأرض وتتلخص فيما يلى :

- المشاركة في صياغة الخطاب الإسلامي بالنسبة لحقوق الإنسان .
- دراسة حقوق الأرض في الإسلام.
- تشجيع إشتراك الدولة في المشاركة في المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
- تيسير تنفيذ الدولة وتطبيقتها لحقوق الأرض.
- بناء شراكة لرسم إستراتيجيات فعالة لحقوق الأرض.

استراتيجيات تدعيم حقوق الأرض :

1-4 إشتراك الدول الإسلامية في الخطاب الخاص بحقوق الإنسان

غالباً ما تطرح العلاقة بين المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان والمعترف بها دولياً وذلك الخاصة بحقوق الإنسان في الإسلام على كونها علاقة ثنائية متضاربة ومتعارضة . فالحقوقيون الدوليون يتمسكون بمعايير يمكن تطبيقها موجه عام وبدون استثناء على العالم وفي كل الأزمان والأوقات . ويخشى هؤلاء الحقوقيون الدوليون أن الخضوع للخطاب الإسلامي في هذا الصدد

يمكن أن ينتج عنه إنفراط عقد الإجماع المؤقت والذي طال النضال بشأن الوصول إليه بالنسبة لحقوق الإنسان . وأما المسلمين على الطرف الآخر يفضحون زيف هذا المفهوم العالمي لحقوق الإنسان ومعاييره الدولية ويدافعون عن منظورهم الخاص بهذه الحقوق والمبني على العقيدة الإسلامية والتي يعتقدون أنها تتفوّق على المفهوم العالمي لهذه الحقوق لكونها تخص المسلمين وتتناسب مع الثقافة والتقاليد الإسلامية الحنفية . هذا علاوة على تشكيهم في شرعية وأجندة الحركة الحديثة لحقوق الإنسان. ومع كل هذا الخلاف بين الموقفين إلا أن هناك نقاش ينبع بالحياة والنشاط داخل المجتمعات الإسلامية ويتعلق بدور حقوق الإنسان علاوة على المحاولات العديدة التي تبذل والجلية للعيان وذلك لرأب الصدع بين الموقفين وحسّم الخلافات وتسويتها بين الفريقين.

وبينما ينظر إلى حقوق الإنسان العالمية على كونها مرآة تعكس تطلعات وطموحات العالم كله، إلا أنه من المفيد جداً الدخول في مناقشات مع الأصوات الإسلامية العديدة وذلك بهدف خلق وتفعيل استراتيجيات حقيقة ومتينة وذلك بهدف تطبيق هذه الحقوق . ولعل هذا الأمر في غاية الأهمية حيث أن بعضًا من هذا الانشقاق والمعارضة الإسلامية طرحت بدرجة كبيرة بأسلوب بلاغي ولغة طنانة نشأت كرد فعل وإستجابة لتصور المسلمين وإدراكيهم لمحاولات الغرب في فرض القيم الغربية وتغليبيها على قيم الدين الإسلامي في المجتمعات الإسلامية الأمر الذي نتج عنه خلق صور وآراء مقولبة عن الإسلام والمسلمين تتسم بالسلبية ومن ثم فإنه حوار حضاري في هذا المجال ضروري وفي غاية الأهمية إذا أردنا الحفاظ على هذه الحقوق والتمسك بها الأمر الذي قد يساعد في نهاية المطاف إلى جعل حركة حقوق الإنسان حركة أكثر شمولية وفعالية.

4-2 دراسة حقوق الأرض في الإسلام

لعل أحد الأسباب الرئيسية للمقاومة العالمية لدراسة حقوق الإنسان في الإسلام تكمن في الوفرة الزائدة في الأفكار الإسلامية المحافظة والتي تتخلل الألفاظ المستخدمة بوضوح في نظريات حقوق الإنسان الإسلامية. وإذا أخذنا في الإعتبار الفترة الكلاسيكية والمتقدمة في فجر الإسلام والتي صيغت فيها الشريعة الإسلامية ، نجد أن هناك اختلافات وفروق في الصيغة الحديثة لهذه الشريعة الأمر الذي لا يدعو للدهشة على إطلاق . ومع ذلك فعلى الرغم من أن هناك مبادئ عامة أساسية ، إلا أن الإسلام دائمًا في حراك دائم ونضال بل وتفاعل مع الثقافات الأخرى في محاولة للتطوير والتحديث للخروج بإطار يستجيب لكل التغيرات العالمية بالنسبة لموضوع حقوق الإنسان.

صحيح أن هناك تشubعاً وإختلافاً في المواقف الإسلامية بالنسبة للمعايير الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، إلا أن الإسلام يستند على أسس قوية في مجال الحقوق الاجتماعية والإقتصادية . ومن ثم فمن الطبيعي أن كل الوثائق الرئيسية والكبيرة الخاصة بحقوق الإنسان (القاهرة والميثاق الغربي UIDHE) تؤيد وتدعم حقوق الملكية الشاملة والمشعبية .

وصحيف أيضاً أن هناك في الإسلام مجال كبير ويتاح للمرأ فيه استخدام الإجتها وذلك في إطار فلسفة التشريع الإسلامي ، علاوة على الإطالة بالنسبة لموضوع المبادئ الإسلامية المتعلقة بالإستحواذ على الأرض ومتلكها وسلامة وتأمين هذه الملكية . وكما تشير هذه الدراسة فإن حقوق الأرض في الإسلام تتشعب وتطول لتشمل فئات معينة مثل النساء والأطفال والمهاجرين والأقليات . ومن ثم فليس من المدهش أن نكتشف أن حقوق الإنسان بوجه عام وحقوقه في الأرض بالنسبة للدين الإسلامي قد تشمل شبكة أكبر وأعم للحماية حيث أن الحقوق هنا ليست فقط حقوق مؤقتة دنيوية وإنما حقوق والتزامات الله العظيم وبالمثل فإن دولة الرفاه الإسلامية بوجه عام تسعى إلى مصلحة المسلمين عامة و تقوم على تنفيذ واجباتها من منطلق إيمانها بما يملئ عليها ربهما من التزامات الهدف منه تحقيق العدالة في توزيع الثروة وإعطاء كل ذي حق حقه .

4-3 تشجيع اشتراك الدولة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

تعد مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام مدخلاً لفهم مجال المعاهدات الدولية وتطبيق حقوق الإنسان التي تتضمنها هذه المعاهدات . ولكنها ليست بديلاً لهذه المعاهدات . وعلى الرغم من أن

حقوق الإنسان في الإسلام والمتعلقة بالأرض يمكنها أن تساهم بفعالية وقوية في حركة تطبيق هذه الحقوق ، إلا أن الإجماع على هذه الحقوق ينقصها حتى الآن . هذا علاوة على أن وثائق حقوق الإنسان الإسلامية مثل (HIDHR وإعلان القاهرة) لا تجبر الدول الإسلامية على تفزيذها كما أنها لا توفر آليات لتنفيذها .

إلا أن هناك عدداً من الدول الإسلامية قد وقعت على معايير حقوق الإنسان الدولية ومن المفترض أن تكون مسؤولة مثلكم الدول الأخرى بالنسبة للالتزامات الملقاة على عاتقها . وتنص هذه المعايير على مبادئ واضحة تتعلق بالأرض والفقر وحقوق الإنسان كما تتضمن هذه المعايير آليات تطبيق هذه المبادئ . وعلى الرغم من أن بعض هذه الدول قد دونت بعض التحفظات التي تتعلق بغيرات أو شروط في عدة معايير ، إلا أن هذه التحفظات لا تطبق بوجه خاص على الشروط المتعلقة بالأرض أو ملكيتها أو بحقوق الإسكان .

وفي ضوء شروط وفترات حقوق الأرض والمنضمة في بيانات ووثائق حقوق الإنسان الإسلامية ليس هناك أى تعارض أساسى بين معايير حقوق الإنسان الدولية والمعايير الإسلامية في هذا المجال ما عدا مبدأ المساواة في حقوق الأرض . فاللغة المستحبة في هذا المجال هي المساواة في حقوق استغلال الأرض والاستفادة منها . ومن ثم فمعاهدات حقوق الإنسان هي حجر الزاوية لنظام حماية حقوق الإنسان الدولي وعلى الدول ألا تنسى واجباتها تجاه الوفاء بهذه الحقوق والاشتراك في طرق مراقبة حمايتها وذلك عن طريق تقديم تقارير كاملة كل فترة من الزمن ومن ثم فيجب أن تشجع الدول الإسلامية على توقيع هذه المعايير خصوصاً تلك التي لم توقع عليها حتى الآن .

4-4 مراقبة تطبيق الدولة لحقوق الأرض

من السهولة بمكان إرساء معايير تتعلق بالأرض والملكية وحقوق الإسكان وذلك في إطار حقوق الإنسان الإسلامية والدولية إذا قورنت بإستراتيجيات تطبيق هذه الحقوق . وعلى الرغم من كل ذلك تجد أن الدول كلها مجتمعة على المبادئ المتعلقة بحقوق الأرض بوجه عام ، إلا أنها ترى أن التزاماتها بالنسبة لتأمين هذه الملكية والاستحواذ على الأرض إلتزامات محددة وجزئية وتبرر بمحدودية مصادرها . وعلى أي حال فإن التزامات الدولة واضحة للعيان وتتعدد في واجباتها بالإعتراف وإحترام هذه الملكية وتسهيل الاستحواذ عليها والوفاء بما أخذته على نفسها القيام به . فهناك مثلاً مبادئ أساسية واضحة مثل عدم التمييز والإستحواذ الذي يتسم بالعدل على

الأرض وكلها في صميم هذه الإلتزامات والبعض منها آنـى ويمكن تقييمه على أساس النتائج أكثر بكثير من السلوك .

والدول الإسلامية ، مثلها مثل الدول الأخرى ، في حاجة إلى أن تعمل سوياً لإرساء بعض الأولويات وتحقيق هذه الحقوق وضبطها عن طريق الإجراءات الواجب إتخاذها في مجال التشريع والإدارة والتحكيم والسياسة العامة وما شابه ذلك. وحقوق الإنسان الإسلامية واضحة وتتصـلـىـ عـلـىـ ضـرـورـةـ أـنـ تـلـعـبـ الدـولـةـ دـوـرـاـ نـشـطـاـ فـيـ تـحـقـيقـ مـسـتـوـيـاتـ مـعـيشـيـةـ طـيـبـةـ وـالـتـىـ تـشـكـلـ حـقـوقـ الـأـرـضـ جـزـءـ لـاـ يـتـجـزـأـ مـنـ هـذـهـ مـسـتـوـيـاتـ الـمـوـضـوـعـةـ . وـتـحـتـ كـلـ الـظـرـوفـ يـجـبـ عـلـىـ التـحـرـكـ بـالـسـرـعـةـ الـكـافـيـةـ لـتـعـرـفـ عـلـىـ الـقـوـانـينـ الـإـجـرـائـيـةـ وـالـتـطـبـيقـيـةـ الـتـىـ تـسـعـىـ إـلـىـ إـرـسـاءـ حـقـوقـ الـأـرـضـ فـيـ كـلـ الـنـظـامـيـنـ وـأـنـ الـحـاجـةـ أـصـبـحـتـ مـاسـةـ لـضـمـانـ هـذـهـ الـحـقـوقـ وـذـكـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـعـلـىـ تـارـكـيـنـ الـمـنـاقـشـاتـ النـظـرـيـةـ جـانـبـاـ .

4-5 بناء شراكة تهدف إلى وضع استراتيجيات فعالة في مجال حقوق الأرض

بينما تتحمل الدولة العبء الأساسي بالنسبة لإنفاذ حقوق الأرض، من العدل أن نقول أن من المهم أن يشارك أصحاب الشأن في هذه العملية. ولعل أحد أسباب تداعي هذه العملية في الدول الإسلامية مثلها مثل الدول الأخرى هو انعدام المجال للمجتمع المدني في التعبير عن همومنـهـ أوـ مـاـ يـمـكـنـهـ أـنـ يـسـاـهـمـ بـهـ فـيـ مـجـالـ السـيـاسـةـ . ولـلـاتـجـاهـ الـعـامـ الـهـرـمـيـ الـذـىـ يـدـعـوـ الـدـوـلـةـ إـلـىـ تـوـلـىـ الـأـمـوـرـ قـدـ يـفـشـلـ مـقـارـنـةـ بـمـسـاـهـمـةـ كـلـ أـطـرـافـ الـمـجـمـعـ وـمـشـارـكـتـهاـ وـإـلـاءـ الـإـسـتـشـارـاتـ لـحـمـاـيـةـ مـصـالـحـ النـاسـ وـذـكـ بـشـكـلـ تـضـامـنـيـ فـيـ مـجـالـ صـيـاغـةـ وـتـطـبـيقـ هـذـهـ الـحـقـوقـ . ومن ثم فإشتراك كل من يهمه الأمر في هذا المجال يمكن أن يغير منظور الدولة تجاه هذه المشاكل والاستجابات الازمة إزاء حلها مثل الإخلاء القسري للأرض وطرد أصحابها والتمييز ضد قطاعات عديدة من المجتمع.

وكما هو واضح من المادة الثانية من الإنفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية أن حقوق الأرض يمكن أن تستفيد كثيراً من المساعدة والدعم الدولي الذي تنص عليه هذه الإنفاقية.

ومن ثم فلا بد وأن تسعى الدول الإسلامية في الدخول في شراكة مع الوكالات الدولية ولا بد من تشجيعها لقوية ودعم هذه الصلات مع تلك المؤسسات الدولية ؛ حيث أن هناك مجالاً كبيراً للمساعدة في وضع إصلاحات جوهريـةـ لـتـيسـيرـ عـلـىـ النـاسـ لـنـيلـ حـقـوقـهـمـ فـيـ الـأـرـضـ وـذـكـ

من خلال المشاركة والعمل سوياً في إطار التنمية الإقليمية و مجال حقوق الإنسان. ولعل المشاركة في هذه التجمعات يعد أحسن تدريب على التعرف على هذه الحقوق.

ولعل المؤسسات الإقليمية مثل ESCWA تعد أفضل المؤسسات التي تلعب دوراً كبيراً في إرساء وتنمية المعايير المتعارف عليها بالنسبة لحماية حقوق الأرض في العالم الإسلامي.